PCHR
المركز الفلسطيني
لحقوق الإنسان

# الإبادة الثقافية

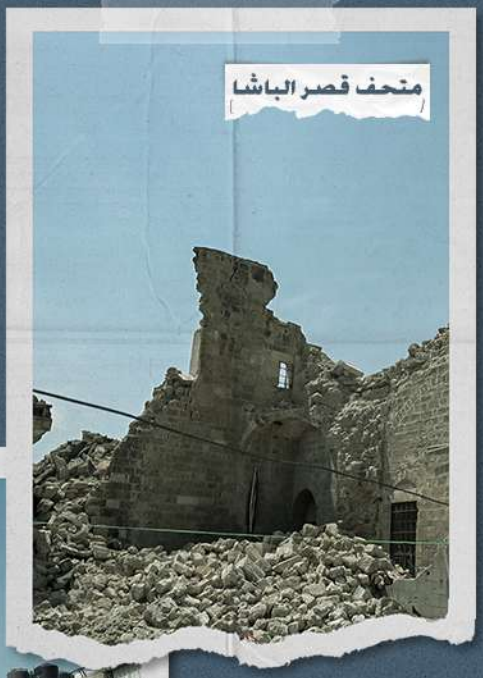

تقرير يتناول التدمير الإسرائيلي المتعمد للممتلكات الثقافية الفلسطينية خلال العدوان الحربي الإسرائيلي 2023/2024

يونيو 2024

المحتويات

مقدمة.....3
**أولاً: التدمير المتعمد للتراث الثقافي والتاريخي الفلسطيني.....5**

1. الممتلكات الأثرية:.....6
- ميناء البلاخية "أنثيدون .....7
- متحف قصر الباشا.....7
- حمام السمرا التاريخي .....9
- الكنيسة البيزنطية .....11
- قلعة برقوق.....12
2. أماكن عبادة أثرية: .....13
- المسجد العمري الكبير .....13
- كنيسة القديس بيرفيريوس .....15
3. معالم المدينة الثقافية والتاريخية: .....17
- مركز رشاد الشوا الثقافي.....17

**ثانياً: شبهات سرقة وفقدان المقتنيات الأثرية .....19**

**ثالثاً: تدمير الممتلكات الثقافية من منظور القانون الدولي .....21**

**خاتمة وتوصيات .....23**

# مقدمة

يعتبر استهداف الممتلكات والمعالم التاريخية والثقافية جزءاً من استراتيجية دولة الاحتلال الإسرائيلي، وركيزتها الأساسية لاستمرار مشروعها الاستعماري والاستيطاني وضمن أهم أدواتها المستخدمة في عملية التطهير العرقي المستمرة بحق الفلسطينيين منذ العام 1948م، فما يحدث الآن في قطاع غزة من تدمير متعمد وممنهج للممتلكات الثقافية والتاريخية يأتي في ذات السياق، وهو طمس الهوية والتراث التاريخي للشعب الفلسطيني بصفتهم السكان الأصليين لهذه الأرض ما يمكن اعتباره إبادةً ثقافيةً بحقهم.

ففي عدوانها الأخير والمستمر منذ السابع من أكتوبر 2023، تستكمل الآلة العسكرية الإسرائيلية ما بدأته في العام 1948م بكل قوتها لتدمير الحجر والبشر، وقتها شطبت ما يزيد عن (600) مدينة وقرية فلسطينية، وأقامت عليها مستعمراتها بعد تطهيرٍ عرقي بحق قرابة المليون فلسطيني، وبعد 75 عاماً يعود ذات المشهد من جديد، حيث تدفع القوات المحتلة نحو 2 مليون فلسطيني للنزوح عن منازلهم التي تم تدميرها بشكل واسع النطاق وبجانب ذلك لم تضيّع القوات المحتلة أي فرصة في تدمير الممتلكات الثقافية والمباني التاريخية الأثرية بقطاع غزة، على غرار ما قامت به سابقاً في مدن وقرى فلسطين التاريخية، وتقوم به حاليا في الضفة الغربية ومدينة القدس المحتلة وهو ما يُعبر عن شبهة إبادة ثقافية تستهدف التخلص من الآثار المادية التي تربط السكان الأصليين (الفلسطينيين) بوطنهم، ومسح متعمد وممنهج لتاريخهم وتراثهم.

هذا التقرير يستعرض أهم الانتهاكات والأعمال العدوانية الإسرائيلية التي استهدفت المباني التاريخية والممتلكات الثقافية خلال العدوان المستمر على القطاع، فقد تعمدت دمرت نحو (206) معلم تاريخي وأثري بحسب الاحصائيات الرسمية

شملت مساجد تاريخية، كنائس أثرية قديمة، وأسواق وأحياء شعبية، يعود تاريخها إلى أكثر من ألف عام، إضافةً إلى تدمير جامعات ومكتبات ومتاحف ومسارح وجداريات وقلاع ومخطوطات ومؤسسات ثقافية. ويشكل ذلك انتهاكاً خطيراً للقانون الدولي وتخلٍ من دولة الاحتلال عن الواجبات والمسؤوليات التي تفرض عليها المحافظة على التراث الثقافي في المناطق المحتلة وحمايته وعدم المساس به.

ونظراً لاستمرار العدوان وعدم اجراء أي تقييم نهائي وشامل للأضرار التي أصابت المواقع الأثرية والثقافية، يفرد التقرير مساحة لما تم توثيقه بعد انسحاب القوات الإسرائيلية المحتلة من عدة مناطق في مدن قطاع غزة، حيث تناول تعمد الاحتلال ارتكاب جريمة إبادة ثقافية اتضحت معالمها في تمدير أبرز الأماكن الأثرية والثقافية في قطاع غزة كالمسجد العمري، وكنيسة بيرفيريوس، وميناء البلاخية، وقصر الباشا الأثري، وكنيسة جباليا البيزنطية، ومركز رشاد الشوا كأحد أهم المعالم الثقافية في مدينة غزة.

ويربط التقرير ما ترتكبه القوات الإسرائيلية المحتلة من استهداف للهوية الثقافية والتاريخية مع جرائمها بحق المدنيين فهي تسلب أرواح الأبرياء العزّل بضربها المنازل فوق رؤوسهم من جانب، وتحاول تدمير تراثهم التاريخي وطمس ماضيهم من جانب آخر وهو ما يعتبر انتهاكاً جسيماً للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الانسان وخاصة الإعلان العالمي لحقوق الانسان والعهد الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، واتفاقية جنيف الرابعة لسنة 1949، واتفاقية لاهاي لسنة 1954 الخاصة بحماية الممتلكات الثقافية أثناء النزاع المسلح، وبروتوكوليها الأول والثاني، بالإضافة إلى ذلك فإنه يمثل خرقاً جسيماً لميثاق روما المؤسس للمحكمة الجنائية الدولية، ويرقى إلى جريمة ضد الإنسانية. كما يشير التقرير إلى وجود شبهات حول قيام قوات الإحتلال الإسرائيلية بسرقة المقتنيات الأثرية المتواجدة في متحف قصر الباشا ومخزن غزة للآثار.

ويقدم التقرير مجموعة من التوصيات يطالب فيها المجتمع الدولي بالتحرك الجاد والفوري لوقف حرب الإبادة الجماعية التي تشنها إسرائيلي ضد قطاع غزة، وإلزام إسرائيل القوة القائمة بالاحتلال بالتوقف عن استهداف الممتلكات الثقافية. كما يطالب السلطة الفلسطينية بتقديم طلبات عاجلة لمنظمة اليونسكو من أجل القيام بمزيد من الإجراءات للمحافظة على التراث الثقافي الفلسطيني وإضفاء صفة الحماية المعززة المؤقتة على الأعيان الثقافية الفلسطينية في قطاع غزة. ويدعو التقرير منظمة اليونسكو، والمقررة الخاصة للحقوق الثقافية إلى توثيق وفضح الجرائم الإسرائيلية المرتكبة تجاه حقوق الشعب الفلسطيني الثقافية، والضغط على سلطات الاحتلال لوقف جرائمها بحق التراث الثقافي الفلسطيني، كونه مكون أساسي لحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير.

## أولاً: التدمير المتعمد للتراث الثقافي والتاريخي الفلسطيني

ألحق العدوان الحربي الحالي دماراً غير مسبوق في الأحياء السكنية والمنشآت المدنية بشكل عام، وتسبب حتى صدور هذا التقرير بمقتل **37658** شهيد ، ونحو **86237** جريح، معظمهم من النساء والأطفال وكبار السن، إضافةً إلى تدمير البنية التحتية والمرافق الحيوية والخدماتية، وقد تم دفع أكثر من 2 مليون فلسطيني للنزوح عن منازلهم إلى مناطق لا تتوفر فيها أبسط مقومات الحياة ما تسبب بكارثة إنسانية كبيرة.

وعلى نحو خاص تعمدت السلطات المحتلة تدمير الممتلكات الثقافية الفلسطينية خلال عدوانها المستمر على قطاع غزة، فقد ضمت قائمة المواقع المدمرة كلياً أو جزئياً مساجد تاريخية، وكنائس أثرية قديمة، وأسواق وأحياء شعبية، جميعها تعود إلى أكثر من ألف عام، إضافة إلى تدمير جامعات ومكتبات ومتاحف ومسارح وجداريات وقلاع، ومخطوطات تاريخية ومؤسسات ثقافية.

واستناداً لتوثيق أولي لعدد من الأماكن التي جرى استهدافها وتدميرها تعمدت القوات المحتلة قصف وتجريف أهم الأماكن الأثرية وأبرزها: كنيسة جباليا البيزنطية، وكنيسة بيرفيريوس الأرثوذكسية، والمسجد العمري، ومسجد الشيخ شعبان، ومسجد الظفر الدمري، ودار السقا الأثرية، وتل المنسطر، والمقبرة الإنجليزية، ودير القديس هيلاريون، وتل السكن، وتل 86 بالقرارة، وسوق مازن، ومقام خليل الرحمن، وتل رفح الأثري، ومسجد السيد هاشم، وقصر الباشا، والمقبرة الإنجليزية، ومقام الخضر (دير البلح)، ومتحف دير البلح، موقع الفخاري، ومقام النبي يوسف، وقلعة برقوق (خانيونس).

وفي تقييمها الأولي، وثقت منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، باستخدام الأقمار الصناعية أضراراً لحقت بـ **(41) موقع ثقافي**، موزعة بين محافظات القطاع، (38) موقع في مدينة غزة، وموقع في محافظة شمال غزة، وموقع في دير البلح، وآخر في رفح. وتوزعت كالتالي: (229) موقع تاريخي، (10) مواقع دينية، و(3) نصب تذكارية، ومستودعين للمقتنيات الثقافية المنقولة، ومتحف، و(3) مواقع أثرية.[1]

[1] منظمة اليونسكو، تقييم الأضرار في قطاع غزة، نشر بتاريخ 10 نيسان 2024، رابط الكتروني: https://www.unesco.org/en/gaza/assessment

كما رصدت دراسة حديثة أجرتها مجموعة "التراث من أجل السلام" حجم الأضرار المباشرة وغير المباشرة التي لحقت حتى الآن بأكثر من **(100) موقع تاريخي** في غزة منذ السابع من أكتوبر/تشرين الأول الماضي. وأبرزت الدراسة آثار الدمار التي لحقت بتراث غزة به منذ بداية الحربي في محاولة لرفع وعي المجتمع الدولي بشأن هذه الكارثة التراثية والثقافية".[2]

وتُوجب الانتهاكات والممارسات الإسرائيلية بحق الفلسطينيين خلال العدوان المستمر على قطاع غزة، ومن ضمنها تعمد تدمير التراث الفلسطيني والمنشآت التاريخية تدخلاً دولياً عاجلاً لحماية ما تبقى منها، ومعاقبة مرتكبيها وفقاً لنظام روما المؤسس للمحكمة "الجنائية الدولية"، حيث توفر جميع المعطيات الدلائل الكافية التي تثبت ارتكاب القوات الإسرائيلية المحتلة الجرائم الأربع التي يمكن للمحكمة النظر فيها كجرائم الإبادة الجماعية، والجرائم ضد الإنسانية، وجرائم الحرب، وهي جرائم تم تعريفها بالتفصيل في نظام روما الأساسي 1998، إضافةً إلى جرائم العدوان التي عرفها مؤتمر كمبالا بأوغندا عام 2010.

وقد تم تسجيل استهداف منهجي للمباني التاريخية وأماكن العبادة القديمة، بالقصف الجوي أو المدفعي وحتى التجريف خلال العملية البرية الإسرائيلية في محافظات قطاع غزة، شمل ذلك ثلاث أماكن صنفت كمواقع للتراث العالمي وهي مسجلة على اللائحة التمهيدية للمواقع الثقافية في فلسطين، وهي موقع ميناء البلاخية "أنثيدون"، وتل أم عامر "دير القديس هيلاريون"، ووادي غزة الذي يعتبر موقع تراث طبيعي.

ونظراً لاستمرار العدوان فإنه لا يمكن اجراء تقييماً نهائياً وشاملاً للأضرار التي أصابت المواقع الأثرية والثقافية، بذلك يسلط هذا التقرير الضوء على أهم ما تم توثيقه بعد انسحاب القوات الإسرائيلية المحتلة من عدة مناطق في مدن قطاع غزة، وهو ما كشف عن تدمير ما يلي:

## 1. الممتلكات الأثرية

في أول أيام العدوان الحربي استهدفت القوات المحتلة عدداً من المواقع الأثرية، كان أبرزها تل العجول

[2] مجموعة التراث من أجل السلام، تقرير عن آثار الحرب الأخيرة لعام 2023، على التراث الثقافي في قطاع غزة، رابط إلكتروني: https://www.heritageforpeace.org/palestina-heritage-reports/?lang=ar

الذي يمثل تاريخ مدينة غزة في العصر البرونزي الأوسط والمتأخر، وموقع تل السكن التي يعود للعصر البرونزي الأول، إضافة للممتلكات الأثرية في تل المنطار ومقامات الشيخ علي والشيخ رضوان التي تعرضت لأعمال تدمير غير مسبوقة. وطالت عمليات التدمير المتاحف والمجموعات الأثرية ومنها (12) متحفاً، أبرزها متحف قصر الباشا ومتحف دير البلح، ومتحف القرارة، فيما تعرضت المجموعات الأثرية الخاصة للتدمير المتعمد ومنها مجموعة السيد جودت الخضري، ومجموعة العقاد. ومن أهم المواقع الأثرية التي جرى تدميرها بشكلٍ كلي أو جزئي ما يلي:

## ميناء البلاخية "أنثيدون"

موقع أثري قديم يقع على شاطئ البحر شمال غرب مدينة غزة في فلسطين، صنفته منظمة اليونسكو ضمن اللائحة التمهيدية للمواقع الأثرية في قطاع غزة إلى جانب كل من تل أم عامر الأثري ووادي غزة. يعود بناء موقع البلاخية "ميناء الأنثيدون" إلى **(800) عام قبل الميلاد** على يد الكنعانيين، وهم أول سكان لفلسطين. ويعتبر الميناء من أهم المعالم الأثرية في غزة، وأهمها في منطقة الشرق الأوسط إذ أنه كان في العصرين اليوناني والروماني الميناء التجاري الوحيد الذي يربط فلسطين مع باقي دول العالم القديم. وذكر الميناء في الأدبيات الإسلامية تحت اسم "تيدا"، ويقع على بعد كيلومتر واحد من ميناء ميوماس القديم.[3]

ويعد ميناء الأنثيدون أول موقع تم التنقيب عنه، ويوجد بداخله جرار الفخار التونسي من شمال أفريقيا والتي تعود للعهد الروماني. كما يوجد بداخله فيلا تعود للحقبة الهيلانية منذ **(350) عام ق. م**. وقد أظهرت التنقيبات الفلسطينية الفرنسية المشتركة للميناء دلائل من الحضارات الأشورية الحديثة، والبابلية، والفارسية واليونانية، والرومانية، والبيزنطية، والفترة الإسلامية المبكرة، وتم الكشف في الموقع عن أسوار المدينة، بالإضافة إلى أحياء للحرفيين وبيوت السكن، بعضها مزين بالفريسكو، وتم العثور في المنطقة على أرضيات فسيفسائية ومخازن ومبانٍ محصّنة.

خلال **شهر نوفمبر 2023**، استهدفت الطائرات الحربية الإسرائيلية ميناء الأنثيدون بشكل مباشر، وهو ما ألحق دماراً كبيراً بالموقع الأثري. كما تعرض الميناء خلال اجتياح القوات الإسرائيلية المحتلة غرب مدينة غزة لأعمال التجريف بالجرافات

---

[3] مجموعة التراث من أجل السلام، تقرير عن آثار الحرب الأخيرة لعام 2023، على التراث الثقافي في قطاع غزة، رابط إلكتروني: https://www.heritageforpeace.org/palestina-heritage-reports/?lang=ar

[4] المرجع السابق

ولم يتبين بعد حجم الضرر الذي لحق به[4]. ويُشكل ذلك خرقاً لاتفاقية لاهاي الخاصة بحماية الأعيان الثقافية في حالة النزاع المسلح والمعقودة **في 14 آيار/ مايو 1954.**

## متحف قصر الباشا

يقع قصر الباشا في حي الدرج شرق مدينة غزة، ويعد أحد أهم المباني الأثرية فيها. بني في عهد السلطان المملوكي الظاهر بيبرس، وتأثر أيضا بالعمارة العثمانية، وسمي بقصر الباشا وقصر "آل رضوان" حيث كان مقر حكم سلالتهم التي حكمت سنجق غزة (أحد سناجق ولاية دمشق في الدولة العثمانية) والشام. تغيرت وظيفة القصر مع بداية القرن العشرين من مركز إدارة لحكم المدينة إلى مبنى للشرطة وسجن، ثم إلى مؤسسة تعليمية. وبعدها تحول إلى متحف عام 2010 وخضع لأعمال ترميم مهمة عام 2015 أعادته إلى حالته الأصلية، وعرضت فيه قطع أثرية من حقب تاريخية مختلفة منها اليونانية، والرومانية، والبيزنطية، والإسلامية.

ويحتوي المتحف على مئات المقتنيات الأثرية التي تم اكتشافها أثناء التنقيب في المواقع الأثرية. وقد عُرضت فيه معظم المكتشفات الأثرية المهمة في قطاع غزة على مدار العقدين الماضيين، وضم عشرات آلاف المواد الأثرية التي فقدت أو طُمرت تحت أنقاض المبنى، ومنها جرار فخارية تحتوي على نقود يونانية فضية تحمل صور الاسكندر المقدوني وصور طائر البوم، جرى اكتشافها في تل رفح (تل زعرب) الأثري وكان يتواجد في المتحف نسخة نادرة وقديمة من المصحف الكريم مخطوط بالخط العثماني، وله شكل أسطواني. وضم المتحف مزامير داوود مكتوبة باللغة الآرامية القديمة،وبعض الحلي للنساء مصنوعة من الحلي والعاج، وهي تعود للفترة الرومانية [5]

ويعتبر المتحف مزاراً للوفود المحلية والدولية، حيث كان يستقبل طلبة المدارس والجامعات، والمؤسسات الدولية والوفود الأجنبية، وكان أخر ما تم وضعه في المتحف هو قبر روماني تم اكتشافه في منطقة غرب الكرامة شمال قطاع غزة.

**ووفقا لمتابعات المركز**، فقد استهدفت الطائرات الحربية الإسرائيلية متحف قصر الباشا **مطلع ديسمبر/كانون الأول 2023**، ودمرته بشكل كلي. وقامت الجرافات

[5] معلومات حصل عليها باحث المركز في اتصال هاتفي مع أ. ناريمان خلة، مديرة متحف قصر الباشا، بتاريخ 2024/5/6.

الإسرائيلية بتجريفه خلال توغلها لمنطقة حي الدرج وسط قطاع غزة، ما أدى إلى هدمه بالكامل، وفقدان القطع والمقتنيات الأثرية الموجودة بالمتحف. تعمد الاحتلال الاسرائيلي تدمير متحف قصر الباشا التاريخي في محاولة لمحو التاريخ والذاكرة، فقد كان المتحف يحتوي على آلاف القطع والمقتنيات الأثرية، ولا يعلم مصيرها حتى تاريخ اعداد التقرير، هل تم سرقتها أو ضياعها وفقدانها. وتتحمل القوات الإسرائيلية المحتلة المسئولية الكاملة عن حفظ وصيانة هذه الآثار وفقاً للقانون الدولي، سيما اتفاقية لاهاي الخاصة بحماية الأعيان الثقافية في حالة النزاع المسلح لعام 1954.

متحف قصر الباشا بعد تدميره، ديسمبر 2023

## حمام السمرا التاريخي

يعود تاريخ بناء الحمام إلى عام **1300 ميلادي**، ويرجع اسمه إلى الطائفة السامرية التي كانت تتملكه قبل بيعه، والانتقال إلى مقر هذه الطائفة في جبل جرزيم في مدينة نابلس. وكان الحمّام الوحيد المتبقي في قطاع غزة، وثاني أقدم مبانيه بعد الجامع العمري. مساحته نحو 500 متر مربع، وكان يعتبر قبل تدميره مزاراً سياحياً وعلاجياً في الوقت ذاته.

وبتدمير "حمّام السمرا" تم القضاء على آخر أثر للطائفة السامريّة في غزة، ما يشكّل طمساً للثقافة والتاريخ السامري في القطاع. فذات يوم لم يكن لدى السامريّين كاهنٌ أكبر، كون أن الكاهن الأكبر لا بد من أن يكون "لاويّاً"، فتم التوجه إلى غزّة واصطحاب طفل في العاشرة من هناك إلى جبل جرزيم في نابلس، وتمّ تنصيبه كاهناً أكبر للطائفة رغم صغر سنّه، ما يعكس التاريخ القديم للطائفة هناك، وهو ما يعرفه كل سامريّ.[6]

وفي فترة حكم العثمانيين التي تواصلت أربعة قرون، انتقلت ملكية "حمّام السمرة" إلى أويس باشا والي دمشق، فجدّده وقام بعمارته وإصلاحه، ثم تسلمته ابنته آمنة هانم، والدة أحمد باشا الصغير، وانتهى به الأمر إلى عائلة رضوان، الذين حكموا غزة خلال العصر العثماني، قبل أن تستأجره عائلة الوزير عام 1900، ثم تتملكه مطلع خمسينيات القرن الماضي، وحتى تاريخ تدميره في ديسمبر 2023.

وقد أفاد المواطن **سليم عبد الله سليم الوزير (72 عاماً)**، مالك الحمّام، وهو نازح إلى رفح، جراء العدوان الإسرائيلي المتواصل على غزة، لباحث المركز بما يلي: "يقع الحمام في المنطقة الأقدم بمدينة غزة، ويحيط به عدة أماكن أثرية كالجامع العمري، وقصر الباشا، وخان الزيت الذي كان يحوي فندقاً ومقهى ومطعماً وإسطبلاً للخيل، وسوق القيسارية. تملكت "حمام السمرة" في خمسينيات القرن الماضي، بعد عقود من استئجاره. ويتمتع الحمام بأهمية أثرية وثقافية وتاريخية ومعمارية، وكانت القوافل التاريخية من عدّة مناطق في العالم تأتي إلى المنطقة لتميّزها تجاريّاً، وخاصة الخان ومحيطه، وللاسترخاء كانوا يقومون بزيارة "حمّام السمرة"، وهذا ما كان يفعله بدو سيناء وبئر السبع منذ ما قبل نكبة فلسطين. كما اعتاد الأطباء إرسال مرضاهم إلى الحمام لقناعتهم بفوائده بتنشيط الدورة الدورية، ورفع كفاءة شرايين الجسم.

---

[6] معلومات حصل عليها باحث المركز في اتصال هاتفي مع حسني السامري، كاهن الطائفة السامرية في جبل جرزيم، بتاريخ 2024/5/3.

دمرت الطائرات الحربية الاسرائيلية في استهداف مباشر الحمام بشكل كلي **بتاريخ 25 ديسمبر 2023**. كنت أتمنّى أن أختتم حياتي، وأنا على قيد عملي في إدارتي لحمّام السمرة، خاصة أن كل ركن فيه يحمل ذكريات كثيرة على الصعيد الشخصي، فمنذ وُلدت وأنا أتردد عليه رفقة والدي، كما يحمل ذكريات الكثيرين من زواره على مدار **ما يزيد عن 900 عام**. كنت جزءاً من الحمّام وهو جزء منّي، لذا فإنني فقدت جزءاً كبيراً من جسدي ومن روحي".

قبل

بعد

حمام السمرا التاريخي بعد تدميره، ديسمبر2023

## الكنيسة البيزنطية

تعد الكنيسة البيزنطية في جباليا واحدة من أهم الكنائس في بلاد الشام، وتقع غرب شارع صلاح الدين، ويرجع تاريخ بنائها **إلى سنة (444م)**، زمن الإمبراطور البيزنطي (ثيودوسيوس الثاني) الذي حكم ما بين سنة (408م-450م). وقد استمر وجود الكنيسة منذ الفتح الإسلامي لفلسطين سنة (637م) وحتى العصر الإسلامي العباسي زمن الخليفة (أبو جعفر المنصور)، وبذلك فقد عاصرت الكنيسة (24) إمبراطوراً بيزنطياً، و(14) خليفة مسلم، ودلل ذلك على مدى التسامح الديني الذي تمتع به المسيحيين زمن حكم المسلمين لفلسطين، وقد اشتملت الكنيسة على (16) نص كتابي بالكتابة اليونانية القديمة، وذلك العدد لم يوجد في أي كنيسة في بلاد الشام على الإطلاق.[7]

احتوت الكنيسة على الكثير من الزخارف الهندسية، والنباتية، والرسوم الآدمية، والمناظر الريفية، وأدوات الطبخ، وحيوانات أليفة ومفترسة من فلسطين وخارجها. وقد بُنيت الكنيسة على النظام البازلكي ذو الثلاثة أروقة، أوسعها الرواق الأوسط، وتحتوي الكنيسة على مكان العبادة (Chabel) من جهة الشمال وهذا طبيعة المعمار الكنسي في فلسطين، أما مساحتها **فتبلغ 500 متر مربع**. قامت وزارة السياحة والآثار خلال عام 2010م بتركيب مظلة لحماية الأرضيات الفسيفسائية من عوامل التعرية.

ووفقا لمتابعة المركز، فقد تعرضت المنطقة المحيطة بالكنيسة إلى أضرار جسيمة نتيجة القصف الإسرائيلي العشوائي على المنطقة، وتعرضت جدران الكنيسة لدمار قد يعرض الموقع الأثري للضرر. وقد أبدى خبير الآثار الفلسطيني فضل العطل لباحث المركز، تخوفه من تضرر الكنيسة بعد تعرض جدرانها الخارجية للقصف المباشر، وهو ما يجعلها عرضة لعوامل التعرية التي قد تؤدي لتعرضها للاندثار.

أن الدمار الذي لحق بالكنيسة بفعل آلة الحرب هو انتهاك جسيم لالتزامات إسرائيل الدولية وفقاً لاتفاقية لاهاي لحماية الممتلكات الثقافية في أثناء النزاع المسلح لعام 1954 وملحقاتها، وخاصة ما ذكرته المادة (6) من البروتوكول الثاني لسنة 1999

[7] وزارة السياحة والآثار، الصفحة الرسمية على فيسبوك، الكنيسة البيزنطية - غزة، رابط الكتروني:
https://www.facebook.com/MotaPalestine/posts/pfbid0ttxrYbNxkG-mRkDepMtBBYDY5ZQgo8iKuSW2o2ntaE8XL54Z3WytWGpD3RsU9W83Wl

المكمل للاتفاقية، والخاص بحماية الممتلكات الثقافية في حالة نزاع مسلح، والتي أكدت على احترام الممتلكات الثقافية وعدم جواز التذرع بالضرورات العسكرية القهرية للتخلي عن الالتزامات بحماية الممتلكات الثقافية.

## قلعة برقوق

بُنيت القلعة في القرن الخامس الميلادي، في عصر السلطان الظاهر برقوق أحد سلاطين العصر المملوكي، الذي طلب من الأمير يونس بن عبد الله النورزي الإشراف على بنائها على مساحة 16 دونما، لتكون استراحة للتجار والمسافرين ومحطة بريد، شيد الأمير يونس الداودار قلعة عالية الأبراج، حصينة الأسوار، وأسماها قلعة برقوق. ضمت القلعة خاناً للتجار، ازدهرت الحياة وعمرت في أكنافة، وأصبح يعرف باسم مشيده الأمير يونس، لتنبت في الجنوب مدينة عامرة أسماها الناس خان يونس. ظلت القلعة صامدة طوال السنين وعنواناً لمدينة خانيونس، كانت القلعة مضافة واستراحة للتجار والمسافرين بين البلدان. [8]

ووفقا لمتابعات المركز، وفي تكرار لجرائم الاحتلال الإسرائيلي المستمرة بحق الممتلكات الثقافية الفلسطينية، فقد أقدمت قوات الاحتلال الحربي الإسرائيلي خلال اجتياحها لمدينة خانيونس على استهداف قلعة برقوق، وعند انسحاب القوات المحتلة أواسط **شهر نيسان أبريل 2024**، تبين وجود أضرار كبيرة في قلعة برقوق، وتهدم أجزاء منها.

وقد أفاد المواطن محمد أبو لحية، 29 عاماً، من سكان مدينة خانيونس، لباحث المركز بما يلي: "استطعت العودة إلى مدينة خانيونس بعد انسحاب قوات الاحتلال الإسرائيلية من المدينة، وعندما توجهت إلى منزلي وسط مدينة خانيونس، فوجئت بحجم الدمار وكأن زلزالاً أصاب المنطقة ودمرها عن بكرة أبيها. الدمار داخل المدينة كبير جداً، وتعرضت قلعة برقوق لأضرار جسيمة نتيجة القصف العشوائي على مدينة خانيونس، وكذلك أثناء الاجتياح البري للمدينة. كان لنا ذكريات جميلة أمام القلعة وفي جوارها، كانت خانيونس تنبض بالحياة، وقلعة برقوق تحرس صحوها ومنامها، وتزين بهجة أعيادها ومناسباتها."

[8] وزارة السياحة والآثار، الصفحة الرسمية على فيسبوك، الكنيسة البيزنطية - غزة، رابط الكتروني:
https://www.facebook.com/MotaPalestine/posts/pfbid0ttxrYbNxkG-mRkDepMtBBYDY5ZQgo8iKuSW2o2ntaE8XL54Z3WytWGpD3RsU9W83Wl

## 2. أماكن عبادة أثرية

استهدفت القوات الإسرائيلية المحتلة أماكن العبادة الإسلامية والمسيحية في جميع مناطق قطاع غزة، ولم تعطِ أي حصانة لأماكن العبادة الاثرية التي تشكل تراثاً روحياً للفلسطينيين، وذلك في مخالفة للقوانين الدولية وخاصة ما ورد في المادة (27) من الفقرة الرابعة للملحق الرابع، من أنظمة لاهاي لعام 1907 التي تلزم القوات المحتلة في حالات الحصار اتخاذ الوسائل كافة لعدم المساس بالمباني المعدة للعبادة والفنون والعلوم والأعمال الخيرية والآثار التاريخية. كذلك تضمنت البروتوكولات الإضافية لاتفاقية جنيف الرابعة لعام 1977 في المادة (53) من البروتوكول الأول، والمادة (16) من البروتوكول الثاني، حظراً لارتكاب أي أعمال عدائية موجهة ضد الآثار التاريخية، أو الأعمال الفنية وأماكن العبادة التي تشكل التراث الروحي للشعوب. ومن أهم أماكن العبادة الأثرية التي دمرها الاحتلال خلال العدوان الحربي الحالي:

### المسجد العمري الكبير

يعد المسجد العمري الكبير من أبرز المباني التاريخية والدينية في مدينة غزة، وهو أقدم مساجد المدينة، شُيِّد في الفترة الأيوبية، ويحمل هذا المسجد سمات معمارية تعود للعصرين المملوكي والعثماني، وقد أُطلق عليه هذا الاسم **تكريماً للخليفة عُمر بن الخطاب**. تبلغ مساحة المسجد **تبلغ مساحة المسجد نحو 4100 متر²**، وشُيِّد أقدم جزء فيه على الطراز البازلكي لكاتدرائية القديس يوحنا المعمدان من القرن الثاني عشر الميلادي.

ويُعتقد أنه يقع في موقع معبد وثني فلسطيني قديم، وقد استخدمه البيزنطيون لبناء كنيسة في القرن الخامس الميلادي، وهو ثالث أكبر مسجد في فلسطين بعد المسجد الأقصى في القدس، ومسجد أحمد باشا الجزار في عكا.

**وفقاً لمتابعات المركز**، قصفت القوات الإسرائيلية المحتلة المسجد العمري الكبير **بتاريخ 19 نوفمبر 2023**، مما أدى إلى تدمير أجزاء منه وتحطم مئذنته التي يعود تاريخ بنائها إلى 1400 عام.

وأعادت الطائرات الإسرائيلية قصفه **يوم 8 ديسمبر 2023**، ودمرت أجزاء واسعة منه. وتدمير المسجد يعد انتهاك اسرائيلي للاتفاقيات والمواثيق الدولية وخاصة ما أكدته المادة 53 من البروتوكول الأول الملحق باتفاقيات جنيف عام 1977، على حماية الأعيان الثقافية وأماكن العبادة، وحظرت ارتكاب أي من الأعمال العدائية الموجهة ضد الآثار التاريخية أو الأعمال الفنية أو أماكن العبادة التي تشكل التراث الثقافي أو الروحي للشعوب، وذلك دون الإخلال بأحكام اتفاقية لاهاي المتعلقة بحماية الأعيان الثقافية في حالة النزاع المسلح المعقودة بتاريخ 14 آيار/مايو 1954 وأحكام المواثيق الدولية الأخرى الخاصة بالموضوع.

*صورة توضح الأضرار البالغة التي لحقت محراب ومنبر المسجد العمري بعد قصفه في نوفمبر 2023*

**وقد أفاد المرشد السياحي للمسجد العمري، طارق محمود هنية، 60 عاماً**، سكان حي الدرج شرق مدينة غزة، لباحث المركز بما يلي: " أعمل منذ 18 عاماً مرشداً سياحياً داخل المسجد العمري في مدينة غزة، وكنت أستقبل يومياً الوفود الزائرة للمعالم التاريخية الموجودة في المسجد، وتضم الوفود طلبة المدارس والجامعات ووفود أجنبية من الخارج. عندما انسحب الجيش من محيط المسجد ذهبت ورأيت أكوام الحجارة والركام متناثرة في كل مكان، هول الدمار يملأ قلبك هماً وغماً وغيظاً. أجهشت بالبكاء حتى دخلت المسجد، ثم غادرت المكان والحسرة تملأ قلبي. دمرت الطائرات الإسرائيلية المسجد بشكل كلي. كل المساجد عظيمة، لكن المسجد العمري ليس مسجداً فحسب، إنه تاريخ طويل ممتد من العلم والحضارة والإيمان. العمري جامع غزة الأعظم، والأقدم، والأجل، والأفخم. لنا في العمري ذكريات وليال ومجالس، وكنا نقيم الصلوات داخل المسجد وخاصة في شهر رمضان المبارك، ونحيي ليلة القدر بأعداد كبيرة من المصلين الوافدين للمسجد. كما كنا نقوم بحضور حفلات المديح النبوي وحلقات الذكر داخل المسجد. وتدمير المسجد يحرمنا من ممارسة الشعائر الدينية"

كما تضرر جراء القصف الإسرائيلي عشرة من المساجد التاريخية القديمة والتي يعود بناؤها إلى مئات السنين، ومن هذه المساجد التي تعرضت لأضرار جزئية أو كلية مسجد السيد هاشم، جامع الشيخ عبد الله، جامع ابن عثمان، مسجد "عثمان بن قشقار" مسجد الظفر دمري الأثري، المسجد العمري جباليا.[9]

## كنيسة القديس بيرفيريوس

تعد ثالث أقدم كنيسة في العالم، ومن أقدم المعالم الأثرية المسيحية في غزة، ويعود تاريخ بنائها إلى سنة 407 ميلادية. وتقع في حي الدرج وسط مدينة غزة. تبلغ مساحتها 216 متراً من الداخل وبنيت بحجارة يصل سمكها إلى 1.8 متر. سميت بهذا الاسم نسبة إلى القديس برفيريوس. وتحتوي الكنيسة على صور تزين جدرانها وسقفها، وهي عبارة عن رسومات لشخصيات مسيحية يشكل وجودها حدثا مهما في التاريخ، كصورة القديسة هيلانة وابنها قسطنطين.[10]

---

[9] مجموعة التراث من أجل السلام، تقرير عن آثار الحرب الأخيرة لعام 2023، على التراث الثقافي في قطاع غزة، رابط إلكتروني:
https://www.heritageforpeace.org/palestina-heritage-reports/?lang=ar

[10] معلومات حصل عليها باحث المركز في مقابلة مع كامل عياد، مدير العلاقات العامة للكنيسة البطريركية الأرثوذكسية في غزة، بتاريخ 2024/2/12.

وتقام في الكنيسة الشعائر الدينية والصلوات، ولا تزال الكنيسة تشهد في العاشر من مارس/آذار من كل عام فعاليات خاصة يحيي فيها المسيحيون الفلسطينيون ذكرى رحيل القديس برفيريوس بوصفه "محطم الأوثان". وتروي جدران الكنيسة الداخلية والتراتيل قصة القديس برفيريوس الذي حارب المعتقدات غير السماوية في غزة، وعمل على نشر المسيحية، إلى أن توفي فيها، وما زال قبره قائما فيها حتى اليوم. وتقسم الكنيسة إلى **قسمين من الداخل:** الأول هو الرواق الذي يتسع لنحو 500 من المصلين، بينما القسم الثاني يتمثل بهيكل "قدس الأقداس" وهو مكان وجود المذبح أو الإنجيل المقدس، ويخصص للكاهن من أجل أداء الطقوس الدينية.

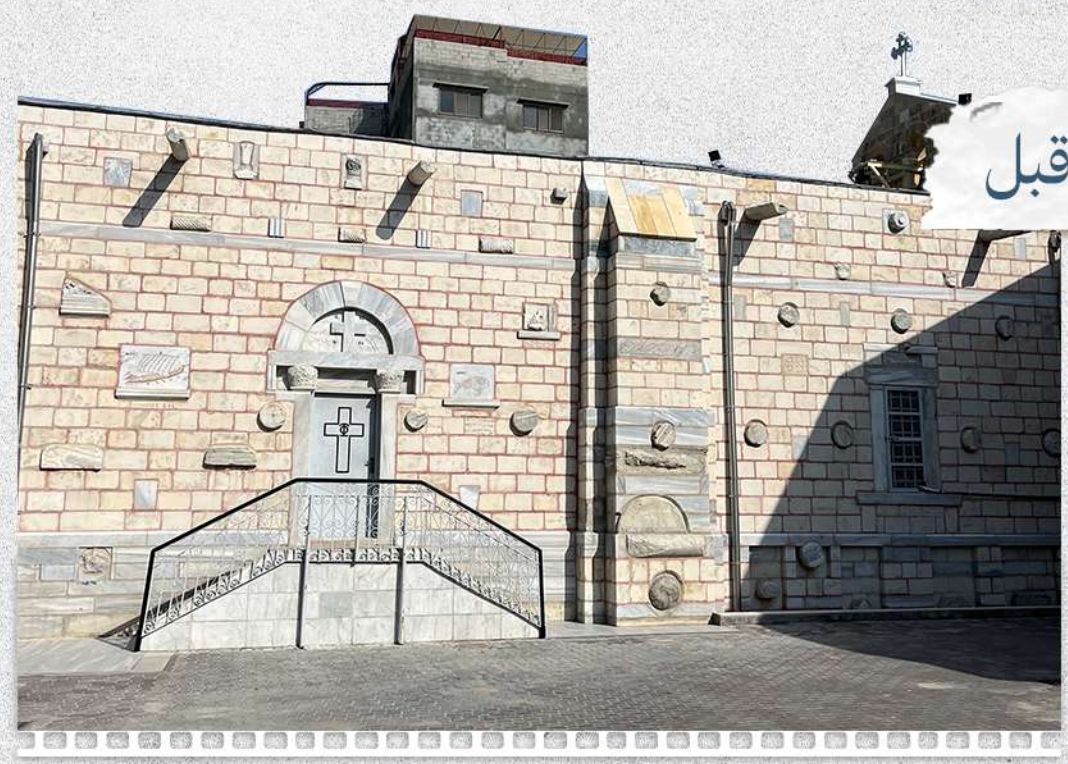

صورة توضح حجم الأضرار البالغة التي لحقت بكنيسة برفيريوس بعد قصفها في أكتوبر2023

**ووفقاً لمتابعات المركز، بتاريخ 2023/10/19**، استهدفت الطائرات الحربية الإسرائيلية الكنيسة التي آوت مئات النازحين المدنيين من المسلمين والمسيحيين داخلها، وألحقت أضراراً جسيمة بأحد المباني الأربعة في مجمعها، وهو المبنى الإداري لمجلس وكلاء الكنيسة، مما أدى إلى انهيار سقفها وترك العشرات محاصرين تحت ألواح خرسانية، وتأكد مقتل 18 شخصا على الأقل، بينهم عدة أطفال، ، وهو ما يعتبر انتهاك خطير لما نصت عليه المادة 16 من البروتوكول الثاني الملحق باتفاقيات جنيف، والتي أكدت على حماية الأعيان الثقافية وأماكن العبادةوحظرت ارتكاب أية أعمال عدائية موجهة ضد الآثار التاريخية، أو الأعمال الفنية وأماكن العبادة التي تشكل التراث الثقافي أو الروحي للشعوب ، واستخدامها في دعم المجهود الحربي، وذلك دون الإخلال بأحكام اتفاقية لاهاي بحماية الأعيان الثقافية في حالة النزاع المسلح والمعقودة في 14 آيار / مايو 1954.

كما لم تستثنِ آلة الحرب الإسرائيلية المعالم المسيحية من التدمير والتخريب، فقد قصفت الطائرات الإسرائيلية المركز الثقافي الأرثوذكسي الاجتماعي **بتاريخ 2023/10/30**، وقُصفت ساحة مدرسة راهبات الوردية في حي تل الهوا، وجمعية الشبان المسيحية. **وبتاريخ 2023/12/16** تم محاصرة كنيسة دير اللاتين، وقصف ملجأ الأطفال المعاقين التابع للكنيسة"[11].

## 3. المعالم الثقافية والتاريخية

استهدف الاحتلال معالم مدن قطاع غزة وبلداتها القديمة التي تشكل الهوية الجمعية لها بما تشمله من مبانٍ تاريخيةٍ، ومساجد، وكنائس، وحدائق، ونصب تذكارية. ويظهر الأمر جلياً في مدينة غزة حيث تم تدمير مراكزها الثقافية ومكتبتها البلدية العامة، ومتنزهها التاريخي ومركز ترميم المخطوطات، وإلحاق أضرار كبيرة في حي الجامعات وما يحيطها من بنى تحتية ومرافق خدمية عامة.

[11] معلومات حصل عليها باحث المركز في مقابلة مع كامل عياد، مدير العلاقات العامة للكنيسة البطريركية الأرثوذكسية في غزة، بتاريخ 2024/2/12.

## مركز رشاد الشوا الثقافي

يعتبر من أهم المراكز الثقافية في فلسطين وأكبرها، وتقام فيه العديد من الفعاليات الثقافية، ويضم مكتبة ديانا تماري صباغ التي تعتبر من أهم المعالم والمكاتب في المدينة وأنشأها حسيب الصباغ وفاءً لزوجته. وقد قام المهندس السوري سعد محفل بتصميم مبني المركز المكون من ثلاثة طوابق، بسقف مثلث. ويضم المركز داخله صالات كبيرة لاستضافة الفعاليات الدينية والثقافية، ومكتبة تسمى «مكتبة ديانا تماري صباغ»، ومسرح، ورشح في عام 1992، للحصول على جائزة الآغا خان للإبداع في الهندسة المعمارية.

وشهد المبنى فعاليات مهمة في تاريخ القضية الفلسطينية منها، استضافته لجلسات المجلسين الوطني والتشريعي، وزيارات لرؤساء دول منهم الرئيس الأمريكي الأسبق، بل كلينتون عام 1998م في عهد الرئيس الراحل ياسر عرفات وشخصيات عالمية ودولية عديدة.

**ووفقاً لمتابعات المركز، ففي ديسمبر 2023**، دمرت قوات الاحتلال الإسرائيلية المركز بشكل كامل، وذلك خلال اجتياحها لمناطق غرب مدينة غزة. ويحرم تدمير مركز رشاد الشوا العريق الفلسطينيين في قطاع غزة من ممارسة حقوقهم الثقافية وفقاً لما نصت عليه المواثيق والاتفاقيات الدولية، سيما العهد الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. كذلك أكدت المادة (5) من البروتوكول الثاني لسنة 1999 المكمل لاتفاقية لاهاي لعام 1954 الخاص بحماية الممتلكات الثقافية في حالة نزاع مسلح، على صون الممتلكات الثقافية من الآثار غير المتوقعة لنزاع مسلح، كما نصت المادة (6) منه على احترام الممتلكات الثقافية وعدم جواز التذرع بالضرورات العسكرية القهرية للتخلي عن الالتزامات بحماية الممتلكات الثقافية.

وقد أفاد الصحفي الفلسطيني هشام أبو عساكر، لباحث المركز بما يلي: "يعد مركز رشاد الشوا واجهة ووجهة حضرية لمدينة غزة، بُني بأموال أهالي قطاع غزة، في محاولة لإنهاء العزلة الثقافية والحضارية التي عانى منها الغزيون بسبب الاحتلال.

في هذا المكان الجميل تشكّل جزء من ذاكرتي، وفيه شاهدت، واستمتعت لأول مرة بأداء فريق اسكندريلا خلال احتفالية فلسطين للأدب عام 2012، وفيه تعرفت على أهداف سويف وأمين حداد، ومنذ ذلك الحين، لم أفوّت أي فعالية غنائية أو شعرية أو أدائية إلا وحضرتها في ذلك المكان، عدا عن متعة القراءة في مكتبة تمارى صباغ الكائنة في الطابق الثاني من المركز والتي تحتوي على عشرات آلاف الكتب. هذا المكان الذي يحفر عميقا في ذاكرتي، صار أثرا بعد عين. كلّما تأملت هذه الصورة تملّكتني الرغبة بالموت، أليس موت الذاكرة يفضي إلى موت صاحبها في نهاية الأمر؟"

مركز رشاد الشوا الثقافي بعد تدميره في ديسمبر2023.

## ثانياً: شبهات سرقة وفقدان المقتنيات الأثرية

أثارت الغارات الإسرائيلية العشوائية على قطاع غزة، واستهداف الممتلكات الثقافية الفلسطينية الخشية من فقدان المقتنيات الأثرية الفلسطينية وسرقتها، وتعززت هذه المخاوف بعد اجتياح القوات الإسرائيلية المحتلة برياً لمناطق واسعة في مدن قطاع غزة، وتواجده بالقرب من أماكن أثرية وتاريخية، لا سيما حينما اقتحام مخزن آثار غزة [12]، وهو متحف فلسطيني يحتوي على آلاف القطع والمقتنيات الأثرية، ويحفظ القسم الأكبر من الآثار التي عُثر عليها خلال أعمال التنقيب في غزة.[13]

**ووفقا لمتابعات المركز**، فقد تعرض مخزن الآثار وسط مدينة غزة، لأضرار بعد قصف إسرائيلي بجواره، ولا يُعلم حجم الضرر الذي أصاب المقتنيات الأثرية. وفي يناير 2024 اقتحمت قوات الاحتلال الإسرائيلية مخزن الآثار، خلال الاجتياح البري لمدينة غزة، وأحضرت خبير آثار إسرائيلي لكي يفحص القطع الأثرية.

وكان مدير هيئة الآثار الإسرائيلية إيلي اسكوسيدو قد نشر في 21 يناير/كانون الثاني الماضي، على حسابه في منصة إنستغرام مقطع فيديو يظهر فحص فريق يرأسه نائبه للمخزن الواقع في مدينة غزة. وحذف اسكوسيدو المقطع بعد عدة ساعات، وكتب توضيحا قال فيه إنه طلب من جيش الاحتلال الإسرائيلي الحفاظ على القطع الأثرية في مكانها. وينطوي اقتحام المتاحف والمخازن على مخالفة واضحة لاتفاقية لاهاي لحماية الممتلكات الثقافية في أثناء النزاع المسلح لعام 1954، وانتهاك خطير لاتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949 وملاحقها.

وتثير السوابق الإسرائيلية في هذا المجال شبهات حول اقدامها على سرقة محتويات المخزن، وهو ما يلقي بالمسئولية على المجتمع الدولي والمنظمات الدولية وخاصة منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة اليونسكو للقيام بواجباتهم

---

[12] مخزن آثار غزة: استأجرته البعثة الفرنسية للتنقيب عن الآثار، في اتفاق مع الرئيس الراحل ياسر عرفات، والرئيس الفرنسي جاك شيراك، وذلك لحفظ المقتنيات الأثرية والتاريخية التي يتم اكتشافها خلال عمليات التنقيب، واجراء عمليات الترميم والصيانة وحفظها بطريقة علمية صحيحة. ويحتوي المخزن على قطع أثرية تعود إلى حقب زمنية تتراوح ما قبل 3 آلاف سنة قبل الميلاد، إلى القرنين السابع والثامن الميلادي إلى بداية العهد الإسلامي المبكر. وهذه القطع مهمة لأنها تدل على تاريخ فلسطين، مثل الجرار الفخارية والتي تعود للعصر البيزنطي، واسمها العلمي (جرة غزة)، إضافة الى العملات النقدية.

[13] وكالة وفا للأنباء، بيان، وزارة "السياحة والآثار" تدين اقتحام الاحتلال لمستودع الآثار في غزة.

والحفاظ على الممتلكات الثقافية الفلسطينية. ووفقًا لاتفاقية لاهاي لحماية الممتلكات الثقافية في حالات الحرب، التي تعد إسرائيل من الدول الموقعة عليها، يُحظر نقل القطع الأثرية من الأراضي المحتلة، ويُعتبر نهبًا للممتلكات الثقافية ويشكل انتهاكًا لقوانين حقوق الإنسان الدولية، كما هو مفصل في اتفاقية الحقوق المدنية والسياسية، والاقتصادية، والاجتماعية.

"لا يحق لأحد فحص الآثار الموجودة في المخزن، لأنها ملك للشعب الفلسطيني، وهي قطع أثرية حقيقية عُثر عليها أثناء التقنيب ووُثّقت وفُرزت ونُظّفت، وكل شيء في المخزن مطابق للقواعد العلمية الأثرية. فقد سُرقت أثناء التنقيب عن المقبرة الكنعانية في مدينة دير البلح (في سبعينيات القرن الماضي) توابيت وقطع أثرية، وهي موجودة إلى الآن في إسرائيل، ومكتوب عليها أنه عُثر عليها في دير البلح. كما أن تدمير جيش الاحتلال لكثير من المواقع الأثرية بغزة، خاصة متحف قصر الباشا الذي يضم الكثير من القطع الأثرية، يزيد من الشكوك حول سيطرة إسرائيل على مقتنيات المخزن الذي أديره. "[14]

وفي حديث صحفي لوكالة فرانس برس صرح جان باتيست من المدرسة الفرنسية للكتاب المقدس والآثار في القدس (إيباف): "كانت أفضل اكتشافاتنا معروضة في متحف قصر الباشا، لكن مصيرها بات مجهولاً. هل أخرج أحدهم القطع الأثرية من المبنى قبل تدميره؟". وأضاف أومبير "تمكن زملائي من العودة إلى الموقع، لكنّ الجنود كانوا قد فتحوا الصناديق، ولا نعرف ما إذا أخذوا أي قطع".

**كما أفادت نجلاء أبو نحلة، مديرة متحف القرارة[15] شرق مدينة خانيونس لباحث المركز بما يلي:**

"رأينا حجم الدمار المهول الذي لحق بمدينة خانيونس، وذلك بعد انسحاب القوات الإسرائيلية المحتلة من منها مطلع شهر ابريل 2024. ذهبنا إلى المتحف وفوجئنا بتعرضه لأضرار جسيمة نجمت عن القصف الإسرائيلي العشوائي فقد تضررت المقتنيات الأثرية بداخله، واستطعنا انقاذ العديد منها، ولم نتمكن من احصائها وفحصها أو التأكد من فقدان بعضها، وذلك بسبب تواجد الجيش الاحتلال الإسرائيلي في المناطق الشرقية للمدينة"

[14] معلومات حصل عليها باحث المركز في مقابلة مع أ. فضل العطل، مدير مخزن غزة للآثار.

[15] متحف القرارة أسس عام 2016، وهو يحتوي على نحو 5000 قطعة أثرية حصل عليها المزارعون أثناء قيامهم بأعمال الزراعة شرق خانيونس وتحتوي هذه القطع على فخاريات، وزجاج، رخام، تماثيل، أعمدة وتيجان، وقطع أثرية تاريخية وقيمة

## ثالثاً: تدمير الممتلكات الثقافية من منظور القانون الدولي

أعطى القانون الدولي الأهمية المطلوبة للهوية الثقافية وتراث الشعوب على اعتبار أنها رسالة الماضي وطريقاً نحو مستقبل الأجيال القادمة وتنمية المجتمع، وتعزيزه للحقوق الثقافية واحترامها وصونها لكرامة الانسان، فمن لا يملك تراثاً في وطنه الذي يعيش فيه لا يملك ارتباطاً عاطفياً فيه، والتراث ليس حجراً فقط، إنما هو قصص وهوية تتوارثها الأجيال أيضاً.

وكجزء من فلسطين التاريخية التي يحاول الاحتلال طمس هوية سكانها عبر أنشطته الاستعمارية بدءاً بأهم معالمها في مدينة القدس المحتلة وليس انتهاءً بقطاع غزة الذي يحتوي نحو(130) موقعاً أثرياً جرى تسجيلها على مدار القرن الماضي، يعمد الاحتلال بشكل واضح إلى تدمير الممتلكات الثقافية التاريخية خلال الأعمال العدوانية السابقة وعدوانه المستمر منذ أكتوبر 2023، ما يُشكل انتهاكاً خطيراً للقانون الدولي وتخلٍ من دولة الاحتلال عن الواجبات والمسؤوليات التي تفرض عليها المحافظة على التراث الثقافي في المناطق المحتلة وحمايته وعدم المساس به.

ووفق ما تم توثيقه من جرائم خلال الفترة السابقة، تنتهك دولة الاحتلال خلال أعمالها العدوانية المستمرة على وجه الخصوص اتفاقية منع الإبادة الجماعية ومعاقبة مرتكبيها 1948، واتفاقية جنيف الرابعة للعام 1949 وملاحقها، واتفاقية لاهاي لحماية الممتلكات الثقافية في أثناء النزاع المسلح للعام 1954، وتوصيات اليونسكو حول المبادئ الدولية المنطبقة على التنقيبات الأثرية في نيودلهي للعام 1956، واتفاقية التراث العالمي لعام 1972، والتي تدعو جميع الأطراف للحفاظ على التراث الثقافي كتراث إنساني يَمنع الاحتلال القيام بأي أعمال في مواقع التراث التي تحتلها.

ومنذ اللحظات الأولى للعدوان استحضر قادة الاحتلال ونخبه الخطاب الاستعماري بوصف الضحية بالوحشية كمقدمة لارتكاب جرائم حرب واسعة أمام نظر العالم حيث يأتي التدمير المتعمد للمواقع الأثرية والمراكز التاريخية والثقافية والمتاحف

حيث يأتي التدمير المتعمد للمواقع الأثرية والمراكز التاريخية والثقافية والمتاحف ضمن المؤشرات المهمة لتأكيد النية المبيتة التي تهدف إلى تدمير الهوية الثقافية لمجموعة بشرية وفق ما ورد في اتفاقية منع الإبادة الجماعية. وقد تم اقتران تصريحات القادة السياسيين والعسكريين بالأفعال ضمن عمليات القصف، وتدمير البنية التحتية، والحصار المحكم، والتهجير القسري، استخدام التجويع، بالإضافة إلى السعي لتدمير المؤسسات التعليمية والثقافية والمعالم التاريخية وهو ما يؤكد وجود شبهة إبادة جماعية.

وتشابه الانتهاكات الاسرائيلية الواردة في هذا التقرير مع الكثير من الجرائم التي أعطتها منظمة اليونسكو أهميةً كبيرة، حيث قامت برفع قضايا عديدة لدى المحكمة الجنائية الدولية بهدف محاسبة مرتكبيها في العراق وسوريا ومالي، وقد نجحت جهود المنظمة في الحصول على اجماع مجلس الأمن في مارس2017 [16]، ما تم اعتباره انجازاً لوضع حدٍ أمام تدمير التراث الثقافي في زمن الحرب، وهو ما يُوجب على المنظمة السعي بجهد مضاعف لحماية التراث الفلسطيني في قطاع غزة، وعدم التقاعس عن ذلك، فما قامت به المنظمة حالياً هو الاكتفاء بتسجيل موقع تل أم عامر، بتاريخ 14ديسمبر2023 ضمن لائحتها للحماية المعززة في الاجتماع المتعلق باتفاقية حماية الممتلكات الثقافية في حالة النزاع المسلح.

وتخالف الاعتداءات الإسرائيلية على الممتلكات الثقافية الفلسطينية ما ورد في اتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949، والبروتوكولان الإضافيان لها لعام 1977، والتي توجب حماية الأشخاص والممتلكات الثقافية الخاصة بالشعوب أثناء النزاع المسلح. كذلك تنتهك القوات المحتلة اتفاقية لاهاي لحماية الممتلكات الثقافية في حالات الحرب، التي تعد إسرائيل من الدول الموقعة عليها، وبروتوكولاها (البروتوكول الأول لعام 1954، والثاني لعام 1999).

فقد نصت المادة (3) من اتفاقية لاهاي لسنة 1954، على وقاية الممتلكات الثقافية، وأكدت المادة (4) على احترام الممتلكات الثقافية، وألزمت المادة (5) دولة الاحتلال التي تحتل كلاً أو جزءاً من أراضي أحد الأطراف السامية المتعاقدة الأخرى بتعضيد جهود السلطات الوطنية المختصة في المناطق الواقعة تحت الاحتلال بقدر استطاعتها

[16] منظمة اليونسكو، "قرار تاريخي لحماية التراث الثقافي" باكونغا، فايانكان كاثرين، 2017، رابط إلكتروني: https://www.unesco.org/ar/articles/qrar-tarkhy-lhmayt-altrath-althqafy-0

في سبيل وقاية ممتلكاتها الثقافية والمحافظة عليها، وإذا اقتضت الظروف اتخاذ تدابير عاجلة للمحافظة على ممتلكات ثقافية موجودة على أراض محتلة منيت بأضرار نتيجة لعمليات حربية وتعذر على السلطات الوطنية المختصة اتخاذ مثل هذه التدابير، فعلى الدولة المحتلة أن تتخذ بقدر استطاعتها الإجراءات الوقائية الملحة، وذلك بالتعاون الوثيق مع هذه السلطات، وهو ما لا تفعله دولة الاحتلال الإسرائيلي حالياً في قطاع غزة.

وفي سبيل تشديد الحماية الدولية للممتلكات الثقافية فقد شملها نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية ضمن تعريفه لجرائم الحرب في المادة (8) فقرة (9) " تعمد توجيه هجمات ضد المباني المخصصة للأغراض الدينية، أو التعليمية، أو الفنية، أو العلمية، أو الخيرية، والآثار التاريخية، والمستشفيات وأماكن تجمع المرضى والجرحى شريطة ألا تكون أهدافاً عسكرية.

## خاتمة وتوصيات

يعتبر تدمير المعالم الأثرية والممتلكات الثقافية نهجاً وسياسةً تتبعها دولة الاحتلال الاسرائيلية في محو الهوية الثقافية والتاريخية للفلسطينيين، وتعزيز مشاريعها الاستعمارية، ما يمثل انتهاكًا جسيمًا للقانون الإنساني الدولي، وخصوصاً اتفاقية جنيف الرابعة لسنة 1949، واتفاقية لاهاي لسنة 1954 الخاصة بحماية الممتلكات الثقافية أثناء النزاع المسلح، وبروتوكولها الأول والثاني.

ووفق ما تم توثيقه حتى هذه اللحظة فإن الاحتلال يمارس جرائم حرب ضد الإنسانية بخرقه هذه المواثيق والاتفاقيات وأهمها ميثاق روما المؤسس للمحكمة الجنائية الدولية، وهو ما يجوز أن تشمله المسؤولية الجنائية الفردية، ومن ضمنها الجرائم الخطيرة التي تُرتكب بحق التراث الثقافي. وبذلك يُدان تدمير الممتلكات الثقافية بنية التمييز ضد مجتمع محلي له ثقافته الخاصة باعتباره جريمة ضد الإنسانية، وتدميراً مقصوداً للملكية والرموز الثقافية والدينية، ويجوز اعتباره دليلاً على التدمير المقصود لمجموعة ما بالمعني الوارد في اتفاقية الإبادة الجماعية.

كما تعتبر قرارات محكمة العدل الدولية التي تبنت ما أسمته تدابير مؤقتة تطالب فيها دولة الاحتلال الإسرائيلي بمنع جريمة إبادة جماعية بحق الفلسطينيين في قطاع غزة خطوة ينبغي استكمالها باستصدار قراراً بوقف كافة الأعمال الحربية الإسرائيلية، ومعاقبة مرتكبي جرائم الحرب كسراً لسلسلة الإفلات من العقاب التي استمرت طيلة 75 عاماً بعد حصانة ظالمة منحتها المنظومة الدولية ومؤسساتها للاحتلال الإسرائيلي كدولة فوق القانون الدولي لم يتم محاسبتها اطلاقاً رغم كل ما حدث ويحدث من جرائم غير مسبوقة.

## وفي ضوء ما سبق، فإن المركز الفلسطيني لحقوق الانسان:

- يطالب المجتمع الدولي بالتحرك الجاد والفوري لوقف حرب الإبادة الجماعية التي تشنها إسرائيلي ضد قطاع غزة، وإلزام إسرائيل القوة القائمة بالاحتلال بالتوقف عن سياسة استهداف المدنيين/ات والأعيان المدنية بما فيها الثقافية كأداة انتقام وعقاب وضغط سياسي.

- يطالب مجلس الأمن الدولي باتخاذ قرارٍ شجاعٍ ينحاز إلى الإنسانية بإحالة انتهاكات دولة الاحتلال إلى مكتب المدعي العام لـ "الجنائية الدولية" ما لذلك من إلزام في تحقيق العدالة للضحايا الفلسطينيين، وإسناده بقرار ملزم بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة لوقف العدوان فوراً، وهو ما يُخضع إسرائيل ويضمن اتخاذ إجراءات فعالة لضمان المساءلة على جرائم الحرب والإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية التي تقترفها قواتها في الأرض الفلسطينية المحتلة.

- يدعو محكمة العدل الدولية إلى إدراج انتهاكات دولة الاحتلال الإسرائيلي المتمثلة بالتدمير المتعمد للمنشآت التاريخية والأثرية ضمن نطاق متابعتها في القضية المطروحة حالياً، باعتبارها جرائم حرب تنتهك حقوق الانسان، وجريمة إبادة جماعية تهدف إلى قصد التدمير الكلي أو الجزئي للفلسطينيين من خلال طمس تراثهم التاريخي، وهو ما يجوز تصنيفه إبادةً ثقافيةً بحقهم.

• يطالب السلطة الفلسطينية بتقديم طلبات عاجلة لمنظمة اليونسكو من أجل القيام بمزيد من الإجراءات للمحافظة على التراث الثقافي الفلسطيني وإضفاء صفة الحماية المعززة المؤقتة على الأعيان الثقافية الفلسطينية في قطاع غزة، لما لهذا التراث الثقافي من فائدة عظمى لجميع شعوب العالم وينبغي أن يحظى بحماية دولية.

• يدعو منظمة الثقافة والعلوم التابعة للأمم المتحدة (اليونسكو)، والمقررة الخاصة للأمم المتحدة في مجال الحقوق الثقافية ألكسندرا إكسانتاكي، إلى توثيق وفضح الجرائم الإسرائيلية المرتكبة تجاه حقوق الشعب الفلسطيني الثقافية، والضغط على سلطات الاحتلال لوقف جرائمها بحق التراث الثقافي الفلسطيني، كونه مكون أساسي لحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير.